الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ[1]

(١) **الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين**: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الالف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين وذلك نحو: حَسنٍ وشديد وما أشبه تقول: مررت برجل حسنٍ أبوه وشديد أبوه لأنك تقول: حسن وجهه وشديدٌ وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول حسنون كما تقول: ضارب مضاربة وضاربون والضارب والضاربة فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه بيضرب وضاربان مثل: يضربان وضاربون مثل يضربون ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الإبتداء والخبر وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن (خير منه) لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل (أفعل منك) بمنزلة: (خير منك) (وشر منك) وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به إسماً ظاهراً البتة وأما الصفات كلها فهي ترفع المضمر وما كان بمنزلة المضمر ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفضل منك ففي (أفضل) ضمير الرجل ولولا ذلك لم يكن صفة له.

ولكن لا يجوز أن تقول: مررت برجل أفضل منك أبوه لبعده من شبه اسم الفاعل.

والفعل ولكن لو قلت: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه وبرجل قاعد عمرو إليه لكان جائزاً وكذلك: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه.

واعلم: أن سائر الصفات مما ليس بإسم فاعلٍ ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمراً فيها وكان ضمير الأول الموصوف وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول.

أما المضمر فقد بينته لك وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك ففي (خير منك) ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل.

وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأن المعنى في الحسن لزيد فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.

واعلم: أن قولك: زيد حسن وكريم منْ حَسُنَ يحسنَ وكَرُمَ يكرم كما أنك إذا قلت: زيد ضارب وقاتل وقائم فهو من: ضرب وقتل وقام إلا أن هذه أسماء متعدية تنصب حقيقة.

أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب فأنت ليس تخبر أن زيداً فعل بالوجه ولا بالحسب شيئاً والحسب والوجه فاعلان كما ينصب الفعل وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية على الحقيقة وإنما تعديها على التشبيه ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضارب عمراً فالمعنى: أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيداً لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة وأصل الكلام زيدٌ حَسَنٌ وجههُ وكريم أبوه حسبه لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم. [الأصول: ١٠٢/١]

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، وإلى ذلك أشار بقوله:

٤٦٨- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِـلِ مَعْنًى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْـمَ الفَاعِـلِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجر بها ما هو فاعل في المعنى نحو: الحسن الوجه، إذ أصله: الحسن وجهه، وذاك لا يصح في اسم الفاعل، وفهم من قوله: (**استحسن**) أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو: كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه، وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم بل يجوز في الرفع والنصب كما يأتي، و(**صفة**) مبتدأ، و(**استحسن**) صفته، و(**جر**) مرفوع باستحسن، و(**معنى**) منصوب على إسقاط الخافض، و(**بها**) متعلق بجر، و(**المشبهة**) خبر المبتدأ، و(**اسم الفاعل**) يجوز ضبطه بالفتح على لأنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون (**المشبهة**) مبتدأ، و(**صفة**) خبره.

٤٦٩- وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ القَلْـبِ جَمِيـلِ الظَّـاهِرِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين؟ اسم الفاعل، فإن اسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي، ويكون للحال والاستقبال والماضي. ثم أتى بمثالين وهما: (**طاهر**) و(**جميل**) فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم المراد به الحال، وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضاً لازم ويراد به الحال، وفهم من تمثيله بالوصفين أنه الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يطهر، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجمل، و(**صوغها**) مبتدأ، و(**من لازم**) و(**لحاضر**) متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب، ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبر عن صوغها لعدم الفائدة، ولا يجوز أن يكون معطوفا على جر فاعل لأن جر الفاعل بها مستحسن وصوغها مما ذكر واجب.

ثم قال:

٤٧٠- وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَـدَّى لَهَا عَلَى الحَدِّ الَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول: زيد حسن الوجه، كما تقول: زيد ضارب الرجل، والمراد بالمعدى المعدى إلى مفعول واحد، وفهم من قوله: (**عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا**) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو

الاستقبال، لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله: (**لحاضر**) و(**عمل**) مبتدأ، و(**اسم الفاعل**) مضاف إلى (**المعدى**) وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى، و(**لها**) في موضع خبر (**عمل**) و(**على الحد**) متعلق بعمل أو بالاستقرار التي يتعلق به الخبر، أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر، وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد فتنصب ما بعدها، إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين وقد أشار إليهما بقوله:

٤٧١- وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيه مُجْتَنَبْ وَكَوْنُـــهُ ذَا سَـــبَبِيَّة وَجَـــبْ

يعني أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في شيئين: الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز زيد الوجه حسن، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول: زيد الرجل ضارب، وهو المنبه عليه بقوله: (**وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ**).

الثاني: أنه لا يكون إلا سببا كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببا نحو: زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو: زيد ضارب عمرا، وهو المنبه عليه بقوله: (**وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّة وَجَبْ**) و(**سبق**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**ما**) موصولة وصلتها (**تعمل فيه**) والضمير العائد على الموصول المجرور بفي، و(**يجتنب**) في موضع خبر المبتدأ، و(**كونه**) مبتدأ، و(**ذا**) خبر الكون وهو مضاف إلى اسمه، و(**وجب**) خبره.

ثم قال:

٤٧٢-فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ

٤٧٣- بِهَـــا مُضَـــافًا أَو مُجَـــرَّدًا وَلا تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُمًا مِنْ أَلْ خَـــلا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به، والجر بها على الإضافة، وقوله: (**مع أل**) أي مع كون الصفة مصحوبة لأل، و(**دون أل**) أي مجردة من أل (**مصحوب أل**) أي المعمول للصفة، و(**ما اتصل**) أي وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه (**مضافا**) لما بعده (**أو مجردا**) يعني من أل والإضافة. فحاصله أن الصفة لها حالان: مقرونة بأل ومجردة منها. ومعمولها ثلاثة أحوال: اقتران بأل وإضافة وتجرد، فالمقرون بأل نوع واحد نحو: الحسن الوجه.

والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجهه.

الثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حسن وجه أبيه.

الثالث: مضاف إلى المعرفة بأل نحو: حسن وجه الأب.

الرابع: مضاف إلى مجرد نحو: حسن وجه أب.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جميلة أنفه، من قولك: مررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة أنفه، فالأنف معمولة لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه: مضاف إلى الجارية، والجارية: مضاف إلى ضمير المرأة.

السادس: مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل خالها، من قولك: مررت برجل حسن الوجه جميل خالها.

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطيبي كل ما التاثت به الأزر، من قوله(١): [البسيط]

فعج بها قِبَلَ الأخْبَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه نحو: رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به، والمجرد من الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله(٢): [الطويل]

أَسيلاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خصورُها وثيراتُ ما التفتْ عليه المآزر

والموصوف نحوً: جما نوال أعده، من قوله(٣): [الطويل]

---

(١) هو للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز، والذي في الديوان والمصادر (فعجتها) بدل (فعج بها). يقال: عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام، قبل: جهة. التاثت: اختلطت، وهذا كناية عن عفتهم. ينظر ديوان الفرزدق ١٨٣/١. والبيت من شواهد ارتشاف الضرب ٢٥٤/٣ وتوضيح المقاصد ٥٠/٣ وشفاء العليل ٦٣٦/٢ والعيني ٦٢٥/٣ والتصريح ٨٥/٢ والأشموني ٦/٣.

والشاهد فيه إضافة معمول الصفة المشبهة إلى الموصول.

(٢) **قائله**: هو عمر بن أبي ربيعة.

اللغة: "أسيلات" جمع أسيلة وهي الطويلة، "دقاق" -بكسر الدال- جمع دقيق، "خصور" جمع خصر، "وثيرات" جمع وثيرة -بفتح الواو وكسر الثاء- والوثير: الفراش الوطيء، وأراد به هنا: وطيئات الأرداف والأعجاز.

الإعراب: "أسيلات" خبر مبتدأ محذوف، هن أسيلات، "أبدان" مضاف إليه، "دقاق" خبر بعد خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف، "خصورها" فاعل والهاء مضاف إليه، ويجوز أن يكون دقاق خبرا مقدما وخصورها مبتدأ مؤخرا، "وثيرات" خبر ثالث، "ما" اسم موصول مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، "التفت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "عليه" متعلق بالتفت، "المآزر" فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلا بعلى.

الشاهد فيه: "وثيرات ما التفت"، فإن "وثيرات" صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٥٧/ ٢.

(٣) **قائله**: لم أقف على قائله.

أزور امـــرأ جمـــا نـــوال أعـــده لمن أمه مســـتكفيًا أزمـــة الـــدهر

وغيرهما نحو: مررت برجل حسن وجها، فالصفة لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم، فهي من ضرب اثني عشر في سنة باثنين وسبعين، وقد ذكر المرادي هذه الأوجه كلها وقال: إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع سنة وستون مسألة، والصواب أنها اثنان وسبعون، وأنا أرسم لك جدولا إن شاء الله تعالى وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهو هذا:

فهذا اثنتان وسبعون مسألة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع ذلك قوله:

(فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُـــرَّ مَـــعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ)

(بها مضافا أو مجردا). فإذا قرأت: **(فارفع بها)** فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومر به طولا إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: **(وانصب)** فانقل سباتك إلى البيت الثاني منه ومر به كذلك إلى البيت الآخر المقابل له، وإذا قرأت: **(وجر)** فانقله أيضاً إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر، وإذا قرأت: **(مع أل)** فاجعل طرف سبابتك أيضاً على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليانه بعد، وإذا قرأت: **(ودون أل)** فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت أي تحتها مشيرا إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت: **(مصحوب أل)** فاجعله مشيرا إلى الرفع والنصب والجر، وإذا قرأت: **(مصحوب بأل)** فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضا إلى آخر السطر، وإذا قرأت: **(وما يتصل بها مضافا)** فانقل أصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر

=

اللغة: "جما" -بالجيم وتشديد الميم- عظيما، "نوال" -بفتح النون- العطاء، "لمن أمه" قصده، "أزمة الدهر" شدته.

الإعراب: "أزور" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، "امرأ" مفعول به، "جما" صفة لامرئ، "نـــوال" فاعل بجم، "أعده" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول به والجملة صفة لنوال، "لمن" اللام حرف جر ومن اسم موصول والجار والمجرور متعلق بأعد، "أمه" أم فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وضمير الغائب مفعول والجملة لا محل لها صلة الموصول، "مستكفيا" حال من الضـــمير المســـتتر في أم، وفيه ضمير مستتر فاعل، "أزمة" مفعول به لمستكف، "الدهر" مضاف إليه.

الشاهد فيه: "جما نوال أعده" حيث جاء معمول الصفة المشبهة التي هي "جما" نكرة موصوفة بجملة، وهذه النكرة المعمولة للصفة المشبهة هي "نوال" وصفتها هي جملة "أعده".

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٥٧/ ٢.

إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولا والست جداول عرضا وهي المحتوية على المعمول المضاف، وإذا قرأت: (**أو مجردا**) فانقله إلى البيت من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معلومات الصفة في ذلك وهي أنواع المجردة وقد استوفيت بذلك جميع المسائل.

ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميرًا كقول الشاعر[1]: [الخفيف]

حسن الوجه طلقه أنت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو: مررت برجل حسن الوجه جميلة، ونصب إن فصلت أو قرنت بأل، فالمفصولة نحو قولهم: قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها، والمقرونة بأل نحو: زيد الحسن الوجه الجميلة، فهذه ثلاث مسائل، فإذا أضفتها إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمسا وسبعين، وهذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر واختلاف عملها، وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكور وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير، وإلى مفرد مؤنث وتثنية وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة، فإذا نوعت الضفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين، وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة، فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون، الباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون وجها.

ثم اعلم أن هذه الصور الاثنين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله: (**ولا. تجرر بها مع أل سما من أل خلا**).

---

(١) **قائله**: لم أقف على اسم قائله.

اللغة: "طلقه" طلق الوجه أي: غير عبوس، "مكفهر" عابس.

المعنى: يمدح مخاطبه بأنه في وقت السلم مشرق الوجه كريم معطاء، وبأنه في وقت الحرب وعند مقارعة الأبطال مقطب الوجه عابس.

الإعراب: "حسن" خبر مقدم، "الوجه" مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، "طلقه" خبر ثان، والضمير مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، "أنت" مبتدأ مؤخر مبني على الفتح في محل رفع، "في السلم" متعلق بمحذوف حال، "وفي الحرب" جار ومجرور معطوف على المجرور قبله، "كالح" معطوف على الخبر السابق، "مكفهر" يجوز أن يكون تأكيدا لفظيا لكالح، ويجوز أن يكون معطوفا بعاطف مقدر على كالح، أو خبرا لمبتدأ محذوف.

الشاهد فيه: "طلقه" حيث عملت الصفة المشبهة وهي "طلق" في الضمير البارز المتصل.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٥٦/ ٢.

٤٧٤- وَمِنْ إِضَافَةِ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

يعني أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بـ (**أل**) إلى المجرد من (**أل**) ومن إضافة أل إلى ما فيه (**أل**) فشمل اثنتي عشرة مسألة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلى صورتين وهما: الأول والرابعة، فالأولى: الحسن الوجه، والرابعة: الحسن وجه الأب، فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة، إلا أن الصور السابعة وهي قولك: مررت برجل حسن الوجه الجميل خالها أجازها في التسهيل، وظاهر النظم امتناعها، وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها.

ثم صرح بالمفهوم من صور مسائل الإضافة فقال: (**وما لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا**) أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه (**أل**) أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم: الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم أن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر،؟ وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى، إذ لا يليق ذكرها في هذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها، وقوله: (**أو مجردا**) معطوف على (**ما اتصل**) و(**أول**) بمعنى الواو، والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا، ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله: (**مضافا**) و(**أو**) على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا، فقسم المتصل بالصفات إلى مضاف ومجرد.